

والآن ومع إعلان تشكيل حكومة الطوارئ رفعت الولايات المتحدة الحظر الذي كانت تفرضه على الحكومة السابقة، في خطوة تهدف إلى تلميح صورة عباس الشاحبة، ولتقول للفلسطينيين إن حكومة حركة حماس هي التي كانت السبب في ما آلت إليه أوضاعكم. وجاءت العود الدولية، بضغوط أمريكية، بمنح السلطة الوطنية الفلسطينية مبلغ ٧.٢ مليار دولار في السنوات القادمة، مقابل مكافحة «الإرهاب» لتعميق الانقسام على الساحة الفلسطينية والتازل عن الثوابت الوطنية المتبقية.

رهان على فياض

ومع كل مبلغ تدفعه الإدارة الأمريكية لسلطة الثنائي عباس - فياض، تطول لائحة البنود المطلوب منها تحقيقها. وآخر ما صدر عن عباس تصريحاته حول القانون الانتخابي الجديد وشروط حوار مع حركة حماس. تلك الشروط التي يعرف مسبقاً أنها لن تتحقق، هدفها إظهار حماس بمظهر المتمرّد على الشرعية الفلسطينية الوطنية وتآلب مؤيديها من حولها.

قادة حركة فتح الذين كثيراً ما ينفون حصولهم على مساعدات مالية أو يبررونها على استحياء يرون في هذه الأموال عاملاً سلبياً، لأنها تساهم في حرقهم جماهيرياً. ولا يخفي أولئك القادة استيائهم من الطرق التي تعلن فيها الولايات المتحدة أو (إسرائيل) عن تمويلها لهم، ويودون أن لو تبقى تلك الأخبار سرية للمحافظة على ما تبقى من رصيدهم الشعبي المتآكل. لكن المال الأمريكي فشل في السابق في إبقاء حركة فتح في السلطة ولن ينجح هذه المرة في إعادتها إليها.

مع كل ما تقوم به الإدارة الأمريكية من دعم لحركة فتح وللسلطة، فإن الفشل ما زال سيد الموقف. من هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية سحب البساط أولاً بأول من تحت أقدام حركة فتح وترجيح كفة سلام فياض وتياره داخل السلطة.

يبدو أن الجواد الخاسر الذي تراهن عليه أمريكا ويراهن عليها، لم يقرأ التاريخ جيداً وإن كان قرأه فهو لم يستوعبه، وإن كان قد استوعبه فهو لم يتعظ منه، ولو اتعظ للجأ إلى درعه الحصين أبناء شعبه المخلصين الذين سيشاطرونه قصص محمد رضا بهلوي - شاه إيران المعزول وفردينا ماركوس رئيس الفلبين وسوموزا طاغية نيكاراغوا وغيرهم الكثير، كيف تخلت عنهم الولايات المتحدة حين خلعتهم شعوبهم وأصبحوا عبء لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد. ■

وبدا دحلان عمله الجديد بزيارات لمختلف مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لدمج مجموعات فتح المشرذمة في ذلك الجهاز. وقد منح صلاحيات واسعة لاستقطاب أفراد تلك المجموعات. وسهلت له السلطات الإسرائيلية مهمته، وسمحت له بالعبور عبر حواجزها بمرافقة عدد كبير من حراسه الشخصيين



المسلحين. كما وضعت بتصرفه ميزانيات ضخمة يستغلها في عملية الاستقطاب تلك. ونظراً للحصار المالي والوضع الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه الفلسطينيون عموماً يجد دحلان أن الفرصة مؤاتية لشراء الضمائر بتلك الأموال الموضوعة بتصرفه.

دحلان وأسياده في الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية كانوا يأملون أن يصل عدد أفراد القوة الأمنية الجديدة إلى عشرة آلاف بين عسكري وضابط. وكانت الحكومة الأمريكية تصر على تولي دحلان ذلك المنصب كمكافأة له على ما قام به ضد حركة حماس، حين كان رئيساً لجهاز الأمن الوقائي في غزة، حيث اعتقل أكثر من ٢٠٠٠ عضو منها عام ١٩٩٦، وما يقوم به الآن من استفزازات وعمليات اغتيال لكوارها بهدف جرّ الفلسطينيين إلى حرب أهلية. ولا تخفي الإدارة الأمريكية حقيقة الهدف من هذه المساعدات. فقد جاء في رسالة طلب اعتماد هذا المبلغ من الكونغرس أن هذه الأموال ستخصص للقضاء على البنية التحتية للإرهاب ولنشر الأمن والنظام في الضفة الغربية وغزة.

وكانت (إسرائيل) قد وافقت على السماح بإدخال ٢٠٠٠ بندقية آلية وعدة ملايين من الطلقات وأجهزة الاتصال الحديثة إلى غزة عشية الأحداث المؤسفة الأخيرة، كجزء من تلك الخطة، التي رحب باتخاذها أفيغدور لبيرمان بقوله إنه يرحب بمساعدة كل القوى التي تحارب حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وجاء قرار الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن مبلغ ١٠٠ مليون دولار من أصل المبلغ المستحق للسلطة الوطنية الفلسطينية والوعود بالإفراج عن المبالغ الأخرى، بناءً على طلب من كوندوليزا رايس لمساعدة الرئيس محمود عباس في صراعه مع حماس.

يذكر أن الجنرال دايتون هو أحد مجرمي الحرب الأمريكية في العراق، وكان أحد المحققين في سجن أبو غريب، وتولى إنشاء فرق الموت العراقية، ويتهمه البعض بالإشراف على اغتيال الكثير من الفلسطينيين في العراق.

وفي تبريره للمساعدات تلك قال دايتون في (٢٣/٥/٢٠٠٧) خلال جلسة استماع أمام إحدى اللجان الفرعية للكونغرس «إن المساعدات الأمنية لقوات عباس مهمة جداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وللحفاظ على أمن (إسرائيل) ولحمايتها». وتابع دايتون أن «هذه المساعدات ليست إلقاءً للأموال في مهب الريح، وأنكم (رجال الكونغرس) ستشهدون قريباً كيف سيظهر هؤلاء الرجال (الحرس الرئاسي) في مكافحتهم لحماس وللجهاد الإسلامي، وخاصة لمطلق الصواريخ». وختم دايتون كلمته بقوله «إن هذه المساعدات تصب أخيراً في دعم عباس للفوز في الانتخابات القادمة، ما يؤهله للدخول في العملية السلمية مع إسرائيل».

دحلان رأس الحربة

وكانت هذه المساعدات مشروطة بتوحيد الأجهزة العسكرية التابعة لحركة فتح على اختلاف مشاربها تحت قيادة واحدة، وهو بالفعل ما أقدمت عليه الحركة حين صرح أحد الناطقين باسمها بأن الحركة بدأت بتجميع وللمة أجهزتها العسكرية في جهاز واحد. وضغطت الحكومة الأمريكية عبر كوندوليزا رايس على محمود عباس ليكون محمد دحلان هو القائد الأوحيد لتلك القوات. وتم بالفعل تعيينه منسقاً للشؤون الأمنية دون الإعلان عن ذلك رسمياً، خوفاً من ردة الفعل السلبية التي قد تحدث جراء ذلك، ودون توافق مع حركة حماس الشريك المفترض في حكومة الوحدة الوطنية.